

**The Maghreb**

and Current Regional Transformations  
Doha, 16<sup>th</sup> – 17<sup>th</sup> February 2013

**المغرب العربي**

والتحولات الإقليمية الراهنة  
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة"،  
بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

# الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي

**د. عبد النور بن عنتر**

أستاذ محاضر بجامعة باريس 8 في فرنسا

## مقدمة

أكدت الأزمة المالية مجددا هدر الإمكانيات والإمكانات مغاربيا للتصدي المشترك لتهديدات مشتركة. فلم تتضافر الجهود المغاربية لاحتواء الأزمة المالية والعمل على تسويتها سلميا وإن تعذر فلتلعب الدول المغاربية الأدوار الأولى في العملية العسكرية لتحديد أهدافها والتحكم في مسارها. بيد أن "أيديولوجية" الحل السلمي -بينما أصبحت كل المؤشرات حمراء (احترابية) بسبب استيلاء الجماعات الإرهابية على منطقة الأزواد بطرد الجيش المالي وتهميش حركة الأزواد "العلمانية"- من جهة والتنافس المغاربي الليبي، لاسيما بين الجزائر والمغرب من جهة ثانية جعلتا الدول المغاربية تتحرك محتشمة مكتفية بالتحذير من مخاطر التدخل لا أكثر وكأنها غير معنية بشكل مباشر. فجاءت استراتيجياتها الوطنية متشابهة لكنها مختلفة التوجهات/المآرب.

ميدانيا يهدد التخوم الساحلي الغير مستقر الأمن المغاربي من خلال رواقين جيوسياسين (شرقي وغربي) في غاية من الانكشاف ورواق ثالث (أوسط) أقلهما انكشافا. الرواق الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب في ليبيا والعملية الانتقالية وانهيار مختلف أسلاك الأمن والجيش. يحول كل هذا دون مراقبة محكمة لحدود البلاد الجنوبية. بل أن ليبيا التي كانت مصدر تصدير الاستقرار-الأمن إلى الساحل (انتقال جماعات مسلحة وأسلحة إبان وبعد الحرب) ها هي اليوم وجهة لذات التهديد (دائما عبر النيجر) في الاتجاه المعاكس ومصدر تصدير له نحو دول المغرب العربي (نحو تونس والجزائر). إنها التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا ساحليا ومغاربيا. أما الرواق الجيوسياسي الفلق الثاني فهو الرواق الموريتاني الذي يوجد في وضع أسوأ لأن جزءا كبيرا من حدود موريتانيا الشرقية والشمالية تمتد على طول إقليم أزواد المالي. ونظرا لحالة عطل الدولة الموريتانية الليبوي وضعف النظام فإن البلاد منكشفة أمام حركة تنقل الجماعات الإرهابية وما في جعبتها من أسلحة... يضاف إليهما الرواق الجيوسياسي الجزائري الذي يتوسط الرواقين الشرقي والغربي، لكنه رغم انكشافه النسبي يبقى أكثر صلابة وتحصينا منهما نظرا لإمكانات الجزائر عتادا وعدة وخبرة قواتها الأمنية وجيشها في محاربة الإرهاب. ثم إنه رغم تعرضها لهجمات، فإن طريقة تعاملها القوية مع مختطف رهائن المجمع الغازي في عين أميناس تعد بحد ذاتها عاملا رادعا للجماعات الإرهابية وإن كانت غير كافية. وعموما تعد كل الدول المغاربية بدون استثناء تربة خصبة لانتقال العدوى الساحلية بسبب نشاط حركات سلفية جهادية محلية في هذه الدول.

انطلاقا من فرضية فحواها أن الاستراتيجيات الوطنية للدول المغاربية متشابهة في منطلقاتها مختلفة في مآربها رغم التهديد المشترك الذي يمثله الإرهاب، سنركز على محورين أساسيين. أولا تحليل المسارات التعاونية والصراعية التي انبثقت عن أزمة مالي ومحددات مواقف كل دولة مغاربية لتبيان الفوراق بينها (غلبة هموم الداخل في حالة تونس وليبيا وموريتانيا وغلبة الاعتبارات الجوسياسية الإقليمية والدولية ورهانات التنافس في حالة الجزائر والمغرب) ولتوضيح مركزية التنافس الجزائري-المغربي في تحديد مواقف البلدين ورسم معالم التعاون/التنافس إقليميا على الصعيدين المغاربي والساحلي. ثانيا تحليل الاستراتيجية الجزائرية ببعض التفصيل، نظر لمركزية الجزائر إقليميا (مغاربيا وساحليا) لتوضيح "تطور" الموقف الجزائري وتناقضاته وخاصة الفشل المزدوج للاستراتيجية الساحلية للجزائر.

## محور متنافر ومحور متعاون... الأزمة مطية للتنافس الجزائري-المغربي

رغم أن التهديدات الناجمة عن الأزمة المالية مشتركة فإنه لا تعاضد للجهود المغاربية لاحتوائها والحيلولة دون تحول التخوم الساحلي-الجوار الأفريقي الأقرب- إلى بؤرة توتر ومسرح لتدخل الغير. ورغم أن كل الدول المغاربية تتقاسم نفس الهاجس الأمني المباشر والممثل في وصول جحافل جهادية مدججة بالأسلحة تدعم الجماعات النشطة محليا في كل دولة، فإن التهديد المشترك لم يخلق الحد الأدنى من التنسيق والتعاون الأمنيين مغاربيا. واتضح أن المغرب العربي المنقسم على نفسه يسير وفق محورين مغاربيين: المحور الجزائري-المغربي المتنافر أصلا، والمحور التعاوني الثلاثي الجزائري-الليبي-التونسي، فضلا عن محور ثالث مغاربي-ساحلي (عبر مبادرة دول الميدان) يسمح بتعاون جزائري-موريتاني، والذي سنأتي عليه لاحقا. ويعود هذا المشهد المفكك في جزئه الكبير إلى إشكالية العلاقة الجزائرية-المغربية. حيث يربط المغرب -كما فعل خلال الحرب في ليبيا- بين أزمة مالي والإرهاب والصحراء الغربية لإخراج هذه الأخيرة من دائرة تصفية الاستعمار الأممية إلى دائرة مكافحة الإرهاب. أما الجزائر فتبنت استراتيجية إقليمية إقصائية للمغرب تقوم في جها على تسويق موقفها وعلى تحديد الفاعلين الماليين الواجب التعامل معهم (والمراهنة على أنصار الدين). واتسم موقفها بالتناقض: لن أتدخل لكن لا تتدخلوا لأن الحل يجب أن يكون سلميا، كما يجب مكافحة الإرهاب. بينما طبيعة أزمة مالي تغيرت تماما بسيطرة الجماعات الإرهابية (العابرة للحدود والمحلية المنشأ) على الحركات الأزوادية ذات المطالب السياسية (حكم ذاتي-انفصال). ومن ثم أصبحت الأزمة المالية -مثلا مثل الأزمة الليبية- مطية للتنافس الجزائري-المغربي وللعبة التوازن الفلق التي تلعبها الولايات المتحدة

بين الجزائر والمغرب ولعبة التحالف-الانحياز التي تلعبها فرنسا لصالح المغرب على حساب الجزائر. وما لذلك من تداعيات سلبية أبرزها التنافس العكسي، أي الإقدام على تنازلات لصالح القوى الخارجية مناكفة ونكاية في الجار الأقرب عوض الحصول على مكاسب من هذه القوى الخارجية.

أما المحور الثاني فهو متعاون يتمثل في التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس وليبيا. والأبرز فيه التقارب المتنامي بين الجزائر وليبيا بعد توتر العلاقات الثنائية خلال الأزمة/الحرب الليبية. مع استيلاء الجماعات الإرهابية على شمالي مالي وبداية زحفها جنوبا، تسارعت وتيرة الاتصالات والتنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس وليبيا لتتوج بعقد لقاء تاريخي بين رؤساء حكومات الدول الثلاث (عقد على هامشه لقاء بين وزراء الدفاع والداخلية) في مطلع يناير/كانون الثاني 2013. وقد تم الاتفاق فيه على ضرورة تأمين الحدود المشتركة ومحاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود. ويعد هذا إقرارا بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي وفي الساحل. وقد تم الاتفاق على تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية؛ عقد اجتماعات دورية بين ولاة/محافظي الولايات الحدودية للدول الثلاث؛ إنشاء دوريات مراقبة مشتركة على الحدود؛ عقد لقاءات دورية بين الأجهزة الأمنية الوطنية... كما تم الاتفاق على التحضير لاتفاقية أمنية مشتركة. طبعاً هذه الآليات التعاونية المتفق عليه ذات دلالة سياسية وأمنية واضحة وستأتي أكلها إن هي تجسدت على أرض الواقع. لكن هنا مكن الشك. فسوابق الاتفاقات المغاربية والساحلية لا يبشر بخير. وعادة ما تبقى الأمور المتفق عليها حبرا على ورق. على كل فشل الإرهاب في توحيد رؤى وجهود دول الميدان فهل سينجح هذه المرة في تفعيل التعاون الثلاثي الجزائري-التونسي-الليبي؟ هذا ما ستكشفه لنا الأشهر القليلة القادمة.

بسبب التنافر الجزائري-المغربي في سياق الأزمة المالية لم تتم الدعوة إلى عقد قمة مغاربية طائفة لبحث الوضع في مالي. ونفس الشيء حدث مع الأزمة الليبية. هكذا فشل المغرب العربي كنظام فرعي إقليمي في اجتياز اختبارين إقليميين: لم يحرك ساكنا أمام الأزمة الليبية وهي أول محنة من نوعها يواجهها "الداخل" المغربي، ولا أمام الأزمة المالية، الأولى من نوعها يشهدها الجوار الساحلي الأقرب. طبعاً ساهمت هذه الأزمة في تقارب جزائري-ليبي على الصعيد الأمني على الأقل. هكذا تركت الدول المغاربية أطرافاً أخرى تتصرف وفقاً لمصالحها، ليغيب الدور المغربي.

## المغرب: استراتيجية محكومة بثالوث تقليدي

يحكم الاستراتيجية المغربية ثلاثة اعتبارات أساسية: الاصطفاف على مواقف الحلفاء الغربيين (الولايات المتحدة وفرنسا)، ونزاع الصحراء الغربية والتنافس الإقليمي مع الجزائر. وهي اعتبارات متداخلة فيما بينها ومتبادلة التأثير. ولم يتخذ المغرب موقفاً معارضاً لمواقف حلفائه الغربيين، حتى أنه لم يعلن رسمياً عن موقف مخالف لهم بل ظل يتناغم عملياً ومواقفهم. ولم يحد عن القاعدة في أزمة مالي، بل إن فتح مجاله الجوي للطيران الفرنسي ما هو إلا تحصيل حاصل. وهذا التطابق البنوي في مواقف المغرب مع مواقف حلفائه الغربيين يخدم مصالح مغربية علياً مثل الصحراء الغربية (ضمان استمرارية الدعم الفرنسي والأمريكي لرؤيته للتسوية). وهنا مكن الترابط بين التحالف مع القوى الغربية والصحراء الغربية. وقد قام الموقف المغربي منذ البداية على ضرورة اعتباره معنياً بالأزمة في مالي بحكم الجوار المغربي والدور المغربي في العلاقة بين فرنسا وإفريقيا السوداء. وهذا في محاولة لإحباط الاستراتيجية الجزائرية التي تقصيه من المشاورات/التعاون على المستوى الإقليمي الساحلي بحجة أن المغرب ليس بلداً ساحلياً. إن الاحتكام الجزائري لمنطق الجغرافية الخالص لإقصاء المغرب من الجهود الإقليمية الساحلية لا سند له بل يضر بالمصالح المغربية عموماً. أما الاحتكام المغربي إلى نزاع الصحراء الغربية كبوصلة حصرية لعلاقته الإقليمية فيضر أيضاً بالمصالح المغربية.

تسوق لجزائر هذه الحجة رداً على من المغرب الذي يسعى -خاصة منذ الحرب في ليبيا- إلى ربط البوليساريو بالإرهاب والادعاء بأن تيندوف الجزائرية (حيث توجد مخيمات البوليساريو) تحولت إلى معقل للإرهابيين. فهذا الترابط المستمر الذي يسعى إليه المغرب يجعل الجزائر تقصيه من المبادرات الإقليمية في الساحل وهذا ما حول الساحل إلى مسرح/ضحية لصراعات مغاربية بينية لا ناقة ولا جمل للدول الساحلية فيها. ويواجه المغرب معضلة استراتيجية بهذا الخصوص: لا يتمنى أي نجاح جزائري في احتواء الإرهاب في منطقة الساحل وفي إيجاد حل سلمي أو حتى عسكري للأزمة في مالي، لأن ذلك يقوي من موقف ومكانة الجزائر إقليمياً وهو ما يعتبره المغرب أمراً مناوئاً لمصالحه على أساس مقاربة صفرية للتنافس الإقليمي؛ وفي نفس الوقت فهو لا يتمنى فشل الجزائر لأن ذلك يعني استفحال الإرهاب في المنطقة مما سينعكس سلباً على أمن المغرب إن عاجلاً أو آجلاً. إن مقولة "مصائب قوم عند قوم فوائد" لا مفعول لها لما يتعلق الأمر بتهديدات إقليمية متحركة ومتقلبة مثل تلك التي تمثلها الحركات الإرهابية، فهذه التهديدات تعطي للأمن الإقليمي معناه الحقيقي، لأن مواجهتها غير ممكنة عبر استراتيجيات وطنية معزولة وانعكاساتها تخترق الحدود الجغرافية بطريقة أو بأخرى. وعليه لا يمكن لكل من

يعي حجم التهديدات الأمنية في المنطقة أن يتمنى فشل جاره، مهما كانت الخلافات الثنائية، في مواجهة التنظيمات الإرهابية في الساحل أو حتى فشل التدخل الفرنسي في مالي.

## تونس: منع التحالف بين السلفية الجهادية المحلية والعبارة للأوطان

ليست تونس دولة مجاورة لمالي وبالتالي فهي غير معنية مباشرة بأزمته، لكن تقاسمها الحدود مع ليبيا والجزائر ووجود سلفية جهادية محلية يجعلها تهتم بهذه الأزمة ذات التداعيات العابرة للحدود. وإذا كانت تونس لا تتخوف بحكم الجغرافيا من تدفق اللاجئين والمهاجرين مثلا، فإن شساعة الصحراء الجزائرية والليبية وصعوبة إحكام الرقابة عليها يجعل حدودها منكشفة أيضا. ولهذا تحركت إلى جانب الجزائر وليبيا في إطار تنسيق أممي ثلاثي. ويمكن قراءة الاستراتيجية التونسية من خلال مستويين. المستوى الدبلوماسي "التقليدي" والقائم على المناداة بالحل السلمي للأزمة المالية وعلى ضرورة مكافحة الإرهاب بصفة عامة. ويتقاطع موقفها بهذا الخصوص مع مواقف الدول المغاربية الأخرى المساندة لتسوية سلمية والرافضة للخيار العسكري والمؤكد على ضرورة محاربة الإرهاب. المستوى الإقليمي المغاربي وهو المستوى الأهم لأنه يخص التنسيق والتعاون الأمنيين مع كل من الجزائر وليبيا كما بينا أعلاه.

ويبدو أن هاجسين أمنيين أساسيين يقضان مضجع تونس: "تحالف" بين السلفية الجهادية التونسية الناشئة والسلفية الجهادية العابرة للحدود المتمرس والمهنية، تحالف تكون الأراضي التونسية أحد مسارحها العملية؛ تحول تونس بسبب ظرفها الانتقالي العسير - إلى ملجأ أو ساحة انسحاب/انكفاء للجماعات الإرهابية المتعددة الجنسية والفارة تحت الضغط من الجزائر ومالي وليبيا محولة الأراضي التونسية إلى قاعدة انطلاق تضرب منها دول الجوار وفق عمليات الفر والكر.

## ليبيا: تخوف من التفاعلات العكسية للحرب الليبية في الساحل - مفعول البومرانج

عارضت ليبيا في البداية -مثلها مثل الدول المغاربية الأخرى- الخيار العسكري محبذة الحل السلمي، لكنها غيرت فيما بعد موقفها لتدعم الحرب في مالي وإن كانت طالبت بضرورة التعجيل بإنهائها (بعد تحقيق أهدافها طبعاً)، حيث ساندت فوراً إعلان فرنسا الحرب في مالي. وهنا نلاحظ أيضاً ثقل شبكة تحالفات ليبيا المنبثقة عن التدخل العسكري للإطاحة بنظام القذافي. وبعد أن ساندت التدخل، فهي تتخوف من أن تزيد هذه العملية وضعفها الأمني الداخلي تدهوراً؛ إنه مفعول البومرانج.

إذا كانت أزمة مالي بنويبة فإن الحرب في ليبيا عجلت ببعض مساراتها وأعطتها توجها مغايراً بعض الشيء لما كانت عليه الأمور في السابق. بمعنى أن الأزمة الليبية ساهمت في تهيئة الظروف لانفجار الأزمة المالية وذلك من خلال انتقال أسلحة ليبية إلى الجماعات الإسلامية المسلحة والإرهابية النشطة في شمالي مالي وحتى إلى بعض تنظيمات الطورق التي كان بعض أفرادها يخدمون في كتائب أنشأها القذافي لخدمة مآربه مغاربية وساحلية. ومن هنا فليبيا "الثورة" صدرت عدم استقرارها إلى مالي غير المستقر أصلاً وذلك عبر الحدود النيجيرية والجزائرية. وتتخوف ليبيا المنهكة القوى والمنكشفة أمام مليشياتها (المنبثقة عن "الثورة") وأمام الجماعات المسلحة العابرة للأوطان، من أن يصدر لها مالي أزمته في إطار عملية تفاعلية للتأثير/التأثر المتبادل. وبالتالي فهي أدركت من غيرها بأن الضغط العسكري على فواعل احترافية غير دولية ومفتقرة لقاعدة ترابية (كما هو شأن الجماعات الإرهابية) سيجعلها تلجأ إلى الإقامة في مناطق أخرى مضطربة أو منكشفة. وبالتالي فليس من المستبعد أن تفر جماعات من شمال مالي لتستقر في شمالي النيجر وفي جنوب ليبيا. ولا مجال لمواجهة مثل هذا الاختراق في ظل العجز على مراقبة الحدود. وعليه تتوجس ليبيا من تدفق لاجئين ومن تهريب الأسلحة ووصول جماعات مسلحة إلى أراضيها. ويبدو أنها تتوجس مفعول البومرانج: عودة مقاتلين من مالي (التي فروا إليها بعد الإطاحة بنظام القذافي) إلى ليبيا بأسلحتهم -أين كانوا قد قاتلوا إلى جانب كتائب القذافي- ويتعاونوا مع بقايا فلول النظام البائد لزراعة النظام الجديد.

## موريتانيا نموذج النظام الضعيف والدولة الضعيفة.. الانكشاف على مصراعيه

تعد موريتانيا حالة منفردة في المشهد المغاربي الحالي، فهي تنتمي إلى المجموعة التسلطية (إلى جانب الجزائر والمغرب) لكنها تشبه في بعض الجوانب الأمنية دول المجموعة الانتقالية (تونس وليبيا) نظراً لضعف نظامها الذي خرج من رحم انقلاب عسكري، وانكشافها أم الجماعات الإرهابية العابرة للصحراء. فهي الحلقة الضعيفة في المجموعة التسلطية، خاصة وأنها تمتلك أطول حدود (2200 كلم) مغاربية مع مالي. ونظراً لطول الحدود، ولهشاشة النظام وانكشاف الدولة وضعف قدراتها عدة وعتادا فإن موريتانيا هي أكثر الدول المغاربية دفاعاً عن التسوية السلمية في مالي ولم يشهد موقفها تطوراً نحو

دعم للتدخل العسكري (الفرنسي) في مالي تخوفا من أن تستهدفها الجماعات الإرهابية، وهذا رغم وجود احتمالات قوية للتنسيق الاستخباراتي مع فرنسا والدعم اللوجستي لفرنسا في الحرب في مالي (وذلك نظرا للعلاقة التعاونية الفرنسية-الموريتانية في مجال مكافحة الإرهاب). وقد أعلنت موريتانيا أنها لن تتخربط في عملية التدخل العسكري إلا إذا استهدفت أراضيها من قبل الجماعات الإرهابية. لكن لماذا تدعم موريتانيا حلا سلميا ضد تدخل عسكري قد يخلصها دون أي تكلفة من الجماعات الإرهابية التي تسبب لها متاعب أمنية منذ سنوات؟ الإجابة تكمن في طبيعة هاجسها الاستراتيجي الأول وهو أن تسبب الحرب في مالي ليس في تسوية الصراع (مع الجماعات الإرهابية) وإنما في نقله جغرافيا نحو التراب الموريتاني، خاصة وأن قدراتها محدودة للغاية ولا يمكنها حماية كل هذه الحدود الطويلة. ونظرا لمركزية النيجر في الاستراتيجية الساحلية لفرنسا (استغلالها لليورانيوم هناك) فإن فرنسا ستعمل على تأمين حدود النيجر لضمان عدم فرار الجماعات الإرهابية من شمالي مالي إلى النيجر، وبما أن فرنسا متيقنة بأن الجزائر عازمة ولها الوسائل الضرورية لمحاربة تلك الجماعات للحيلولة دون استقرارها (بدأت الجزائر فعلا في تشديد الخناق على حركة تدفق اللاجئين من شمالي مالي بالتدقيق في هوياتهم لمنع تسلل عناصر إرهابية) على ترابها، فإن ملجأ هذه الجماعات الأسهل هو التراب الموريتاني (إضافة ربما إلى المثلث الحدودي النيجري-الليبي-الجزائري). وهذا المشهد الأسوأ قد يتحقق في حال تجنب الجماعات الإرهابية خوض الحرب مع القوات الفرنسية وتشتتها في الصحراء الكبرى حتى تنسحب من مالي وتعوضها القوات الأفريقية (الأقل تدريبا وتسلحا) لتعاود تلك الجماعات الكرة انطلاقا من التراب المالي أو الموريتاني.

## الجزائر: تهديدات أمنية، رهانات إقليمية وتناقضات في الموقف

بحكم الحدود الجزائرية مع إقليم أزواد (1300 كلم) المشتركة، تعتبر الجزائر ما يحدث في مالي تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من انتقال الجماعات الإرهابية المتعددة الجنسية إلى أرضها لتنفيذ هجماتها. ولمواجهة التداعيات الأمنية لهذه الأزمة، اتخذت الجزائر جملة من التدابير الأمنية والعسكرية والتعاون العسكري والاستخباراتي إقليميا. تكمن الأولى في جملة من الإجراءات الأمنية تتخربط فيها قوات الجيش، الدرك، الأمن، حرس الحدود... والقاضية بنقل قوات برية وجوية إضافية إلى المناطق الحدودية الجنوبية وتشديد الرقابة على تنقل الأشخاص والبضائع في المناطق الحدودية التي أعلنت منذ بداية الحرب مناطق عسكرية. فيما تكمن الثانية في تعزيز قواتها في أقصى الجنوب (إرسال المزيد من العدة والعتاد، إنشاء قواعد جوية جديدة للنقل والدعم واللوجستي، تدعيم سرب المقاتلات العسكرية) لرفع قدرات التحرك السريع للجيش ودرجة تأهبه وجاهزيته لتدعيم التغطية الجوية للحدود. ويعد هذا ثاني تعزيز عسكري على الحدود تقبل عليه القوات المسلحة الجزائرية بعد ذلك الذي قامت به خلال الأزمة الليبية. ويندرج هذا في خطة عسكرية متكاملة تقوم على زيادة حجم القوات المرابطة في الجنوب عدة وعتادا لإحكام المراقبة على الحدود مع ليبيا، والنيجر، ومالي وموريتانيا. ويشير إنشاء قيادة عمليات جوية مكلفة بالنقل والإمداد في الجنوب إلى الاهتمام العسكري المتنامي بالتهديدات الإرهابية القادمة من الجنوب. بهذا تشهد عقيدة الأمن القومي الجزائري بداية منعطف استراتيجي. فيما يكمن الثالث في تدعيم التعاون العسكري والتنسيق الاستخباراتي مع النيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب (في إطار مبادرة دول الميدان كما سنرى) وكذلك مع ليبيا وتونس كما بينا أعلاه.

قامت الاستراتيجية الجزائرية حيال الأزمة المالية حتى إعلان فرنسا الحرب على التالي: معارضة أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة وتفضيل الحل السلمي؛ المناداة بضرورة التفاوض وعودة الشرعية الدستورية في مالي؛ ضرورة عزل العنصر السياسي الطارقي (المنادي بالحكم الذاتي) ذي المطالب السياسية الوطنية الواضحة، والذي يجب التفاوض معه لإيجاد حل لأزمة شمالي مالي (وهي سابقة لانتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة) عن العنصر الإرهابي المتمثل في القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المفقرة لقاعدة جغرافية عكس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد. وقد اعتبرت الجزائر حركة أنصار الدين (الطارقية) من مكونات العنصر السياسي لا الإرهابي. ومن المحتمل أن يكون عدم إدراج هذه الأخيرة ضمن قائمة الحركات الإرهابية في القرار الأممي بشأن مالي مرده الموقف الجزائري. وقد توسطت الجزائر لإجراء مفاوضات شاركت فيها هذه الحركة الأخيرة لإيجاد حل سلمي. لكن المقاربة الجزائرية القائمة على الفصل بين العنصرين السياسي والإرهابي، والتي كانت صحيحة في البداية، فقدت معناها فيما بعد، بل إن الجزائر أخطأت التقدير لأن انخراط أنصار الدين في التفاوض لم يمنعها من المشاركة في الزحف نحو جنوب مالي، أي تسريع نشوب الحرب وبالتالي التدخل الأجنبي الذي كانت الجزائر تسعى لتفاديه، ولأن هذه الحركة غير متجانسة وبالتالي تفاوضت الجزائر مع حركة دون معرفة توجهاتها وموازين القوى بين التيارات المتنافسة داخلها. وجاء انقسام هذه الحركة لبيين الخطأ في التعامل الجزائري معها. وعليه فقد سقطت استراتيجية الفصل الجزائرية بين العنصرين السياسي والإرهابي بمجرد سيطرة التنظيمات الإرهابية على شمالي مالي على حساب الحركات الأزوادية. وبالتالي فقد الحل السلمي مبررات وجوده، لأن المشكلة أصبحت محاربة تنظيمات جهادية -لا قاعدة جغرافية/قطرية لها- تهدد كل دول المنطقة. هكذا لم يأت دفاع الجزائر على رؤيتها لتسوية سلمية وعقد لقاءات تفاوضية بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأنصار الدين أكله، بل فتح المجال للآخرين للدخول على

الخط الاحترابي خصوصا. وحاولت تسويق تصورها للتسوية لدول الميدان متناسية بأن هذه الدول لها ارتباطات تحالفية لها الغلبة القصوى على اعتبارات الجوار الإقليمي، ناهيك عن ضعفها البنوي.

اتسم الموقف الجزائري بمفارقتين. تكمن المفارقة الأولى في استناده إلى مبدأ عدم التدخل: الجزائر عاجزة عن فرض حل سلمي في مالي وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي، وهذا يعني بالطبع التعفن الأمني والسياسي في هذا البلد. وعليه لا يمكن للجزائر أن تستمر على ذات الموقف لأنه مضر بمصالحها الأمنية... هكذا صار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بحد ذاته خطرا على الأمن القومي الجزائري وعقبة أمام قراءة متجددة للتهديدات الجديدة في المنطقة. فباسم هذا المبدأ عارضت الجزائر التدخل في ليبيا وبقيت متفرجة على أزمة ثم على حرب على حدودها، وها هي اليوم تقول بذات المبدأ إزاء أزمة مالي على حدودها أيضا. ثم إن المشكلة في مالي تحديدا هي غياب الدولة وإلا لما تمكنت حركات جهادية من الاستيلاء وفي ظرف قياسي على ثلثي التراب المالي تقريبا. وعليه فإن هذا المبدأ غير قابل للتطبيق في الحالة المالية.

أما المفارقة الثانية فتكمن في رفضها التدخل من جهة، وفتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية (وهي سابقة في عقيدة الأمن القومي الجزائري) المشاركة في حرب مالي (بغض النظر عن استخدامه من عدمه) من جهة ثانية. هذا يعني أنها أصبحت ولو هامشيا طرفا في الحرب وبالتالي مستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية في الساحل، ما يجعلها في موقف دفاعي بدل موقف هجومي. وهكذا تركت المبادرة لهذه الجماعات كما تجسد ذلك في عملية احتجاز جزائريين وأجانب في المجمع الغازي في عين أميناس بالقرب من الحدود مع ليبيا. كان الأجدد ضرب هذه الحركات في معانها من خلال عملية إستباقية تحمي التراب الجزائري وتحول دون نقل المعركة المالية داخل ترابها. وهنا يبدو أن الجزائر تتعامل مع هذا التهديد غير الدولي وكأنه تهديد دولتي. فإزاء هذا الأخير يمكن التحرك بعد تلقي ضربة لأنه صادر من دولة قائمة لا تتحرك ولا تختفي بين عشية وضحاها، بينما التهديد الإرهابي لو تركته يبادر بالضربة الأولى فإنه من الصعب الرد عليه بنجاح، لأنه تهديد منتشر، متنقل غير مستقر، فضلا عن قدرة/قابليته عناصره على التسلل والاختفاء في أوساط الشعب. فضلا عن ذلك فإن الجزائر كانت مستهدفة أصلا من الحركات الإرهابية في الساحل والتي نفذت عمليات على أراضيها واختطفت دبلوماسيين في غاو المالية. وهذا يذكرنا بحرب العراق التي لم تساندها الجزائر لكن تم اختطاف دبلوماسيين من سفارتها في بغداد وقتلهم. وبما أنها مستهدفة رغم أنها لم تتدخل فمن الأحسن أن تتدخل من خلال ضربات إستباقية، إنه منطق الأشياء (الأمني).

بقي الموقف الجزائري رافضا لخيار الحرب مفضلا الحوار رغم محاولات فرنسا إقناعها بضرورة الحل العسكري. لكن حدث تطور في موقفها بدخول الأمريكيين على الخط. فغداة زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للجزائر في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2012 أعلنت الجزائر أنها ستشارك في التخطيط العملياتي للعمليات العسكرية وفي الدعم اللوجستي لكن دون إرسال قوات إلى مالي. هكذا تنتقل من الرفض التام للتدخل إلى تبنيه كفكرة والمشاركة فيه ولو في الخلف (لا في الواجهة). لكن ما سر هذا التطور في الموقف الجزائري؟ حسبنا أن هناك عمليات مقايضة بين الأمريكيين والجزائريين. أولها الحوار الاستراتيجي الأمريكي-الجزائري الذي شرع في جولته الأولى في نفس التوقيت تقريبا. وهذا الإطار الحوارية دلالة على الاهتمام الأمريكي بالجزائر. ثانيها، قد يكون بيع الجزائر أسلحة أمريكية معينة كانت أمريكية ترفض إلى ذلك الحين تزويدها بها مقايضة لهذا التطور أو على الأقل المرونة في الموقف.

اتضح بعدها أن الخيار العسكري الذي تقول به فرنسا -التي بدأت تحضر له في سبتمبر/ أيلول 2012- أصبح محسوما ومدعوما أفريقيا (في الاجتماعات التي حضرتها الجزائر). فضلا عن هذا فإن التدخل الفرنسي في مالي أخرج الانقلابيين الماليين من مازق سياسي ومنحهم شرعية سياسية دولية، وهذه حالة نادرة لتحول نظام انقلابي إلى حليف سياسي وعسكري في ظرف زمني قصير للغاية (نجاح الإرهابيون أين فشل غيرهم). وهي أيضا حالة نادرة في حويلات التدخل الغربي من حيث الشعار الديمقراطي، حيث غابت الذريعة الديمقراطية لفائدة الحجة الإرهابية لحجب الرؤية عن الطبيعة الانقلابية لنظام باماكو. بيد أن هذا التدخل الذي أخرج عسكر مالي من مازقهم الدولي أدخل الجزائر في مازق أمني. فهذه الأخيرة أغلقت حدودها مع مالي لكن جماعة إرهابية نفذت عملية عين أميناس. لا توجد إلى حد الآن دلائل قاطعة على الجهة التي انطلقت منها المجموعة الإرهابية المنفذة للعملية: مالي، ليبيا أم تونس، أم الثلاثة معا إضافة إلى عناصر كانت تنشط (أو نائمة) أصلا في الجزائر؟ وحسبنا أن احتمال وصول هذه المجموعة الإرهابية إلى عين أميناس متفرقة هو الأرجح لأن هذا يقلل من احتمالات اكتشافها أو اعتراضها من قبل قوات الأمن ولو بالصدفة. والأخطر في هذا المشهد هو أن حدود هذه الدول (الجزائر، مالي، ليبيا وتونس) مخترقة تماما ولا يمكن حراستها وبقية الحكومات عن غلق الحدود لا معنى له ميدانيا.

## مواقف مغربية متغيرة: جنحت للسلم فللحرب

يبدو أن المشهد الليبي يتكرر في الساحل؛ تعامل الدول المغربية العاجزة أو غير الراغبة في التأثير على الأحداث في مالي مثير للتساؤل. فهذه الدول تنادي كلها بالتسوية السلمية للأزمة وبضرورة محاربة الإرهاب في نفس الوقت. وهذا دلالة على خلط بل وتناقض في رؤيتها للأزمة، هل هي أزمة سياسية "عادية" أم مشكلة إرهاب. وهذه الأخيرة لا تعالج سلميا إلا إذا سلمنا بمبدأ التفاوض مع الإرهابيين. هناك تناقض في المفردات وفي الرؤى ورفض للتعامل مع الواقع كما هو لا كما كان أو كما يجب أن يكون. إن ما في الأمر هو أن جماعات إرهابية استوطنت في بؤرة توتر سياسية عادية (أزواد) وأقصت منها حركة الأزواد ثم طردت منها الجيش المالي لتزحف جنوبا نحو باماكو للاستيلاء على الثلث المتبقي من التراب المالي. وتتذرع كل الدول المغربية دون استثناء بمجلس الأمن والمجموعة الدولية والاتحاد الإفريقي وهذا طبعا طريقة لتبرئة الذات وتحميل الآخر تبعات الأمور، رغم أن الأمر يخص جوارها الأقرب. بتصرفها هذا تضع الدول المغربية جزءا من أمنها القومي في يد الآخرين! من جهة أخرى، يبدو أن هذه الدول لاسيما الجزائر والمغرب تعاني انفصاما في الشخصية السياسية-الأمنية فهي تقول أنها تحبذ الحل السلمي لكنها في نفس الوقت تشارك في اجتماعات إفريقية-دولية (مع الإيكواس) تناقش/تحضر للتدخل العسكري وصوتت، في حال المغرب، على القرار الأممي القاضي بإنشاء قوات إفريقية للتدخل في مالي. ولما قررت فرنسا التدخل العسكري الأحادي لم تندد هذه الدول به لإجهاضه المسعى التفاوضي، بل فتحت -فيما يخص الجزائر والمغرب- مجالها الجوي لسلاح الجو الفرنسي لقصف شمالي مالي. عمليا تطور موقف الدول المغربية من الرفض المطلق للحل العسكري إلى القبول به ومساندته ولو بشكل محتشم (على الأقل رسميا). كما شاركت دول مغربية في مؤتمر المانحين لمساعدة مالي المنعقد في أديس أبابا في أواخر يناير/ كانون الثاني 2012 أين تبرعت الجزائر بـ 10 ملايين دولار والمغرب بـ 5 ملايين دولار لمالي. والحصيلة تناقض في المواقف المغربية. ورغم وجود أرضية مواقف مشتركة (محاربة الإرهاب، التمسك بالوحدة الترابية المالية، رفض التدخل الأجنبي ثم القبول به...) لم يستقر أمر الدول المغربية على موقف "موحد" فمواقفها كانت نفسها وتطورت كلها في نفس الاتجاه ولكن فرادى. إن الاتفاق على مبادئ-مواقف جوهرية لا يقود حتما إلى انتهاء سياسية مشتركة.

## فشل استراتيجية الجزائر لاحتواء الإرهاب في الساحل وتفادي الحرب في مالي

فشل الاستراتيجية الجزائرية فشل مزدوج: فشل على مستوى احتواء الإرهاب إقليميا حيث لم يكن لمبادرة دول الميدان أثر على أرض الواقع، وفشل في تفادي الحرب - إذا سلمنا بأن هذا الهدف كان جديا وواقعا.

إن فشل مبادرة دول الميدان (مجموعة ظهرت في 2010 وتتكون من الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا والتي اتفقت على التعاون العسكري بإنشاء هيئة أركان مشتركة مقرها تامنراست في الجنوب الجزائري ووحدة تعاون استخباراتي) في محاربة الإرهاب كان متوقعا لعدة أسباب متداخلة. أولا أن كل دولة مغلوب على أمرها باستثناء الجزائر، ولا يمكن لدول ضعيفة وعاطلة و/أو منهارة مثل ليبيا (عاطلة) و مالي (منهارة) أن تنجح في مثل هذه العملية. دول عاجزة حتى على مراقبة ترابها لا يمكنها أن تحارب الإرهاب إقليميا. ومن هذا المنطلق فحق المطاردة على طرفي الحدود لا يمكن للقوات المالية أن تمارسه على الإطلاق. ثانيا أن هذه الدول تفتقر إلى الإمكانيات الضرورية عدة وعتادا لمحاربة الإرهاب. ثالثا إن دول الساحل المنخرطة في هذه المبادرة لديها ارتباطات وتحالفات استراتيجية لها الأولوية على العلاقة الإقليمية ومن ثم لا يمكن إنجاز أي مبادرة في ظل غياب "الحس الإقليمي". رابعا، غياب الثقة بين الدول الشريكة في هذه المبادرة يحول دون التعاون الجدي والجاد ودون تبادل المعلومات الاستخباراتية التي هي عصب محاربة الإرهاب. خامسا أن هذه المبادرة يبدو أنه قُصد منها - لاسيما من منظور جزائري- الحيلولة دون تدخل خارجي في شؤون الساحل والتأكيد على ضرورة تكلف دوله بتحدياتها الأمنية، بينما لم تكن كل الدول الشريكة تشاطر هذا التصور.

ولنتوقف هنا عند عامل الثقة لمركزيته في التعاون بين الدول ولكونه عصب تبادل المعلومات الاستخباراتية. المشكلة هي أن دول الجنوب لا تتعاون فيما بينها ولما تفعل فلا تكون جدية وجادة في ذلك لعوامل عدة منها غياب الثقة. فمثلا اتفقت هيئة أركان جيوش دول الميدان في صيف 2012 على السماح بمطاردة الجماعات الإرهابية على طرفي الحدود وذلك بعد إشعار مسبق للدولة المعنية بمواصلة المطاردة على أراضيها. كان من المفروض أن تكون هذه الآلية مجدية في محاربة الإرهاب العابر للحدود، لكن يبدو أنه لم يتم تفعيلها أصلا خاصة وأن لا النيجر ولا مالي ولا موريتانيا لهم القدرة والإمكانات لمطاردة الإرهابيين داخل حدودهم ناهيك عن مطاردتهم خارجها. أما الجزائر ذات الإمكانيات والقدرات المعتبرة فهي مهتمة أصلا بحدودها ولا يبدو أن لها نية في مطاردة الإرهابيين ما وراء حدودها.



وتعتبر سيطرة الجماعات الإرهابية على شمالي مالي وزحفها جنوبا دلالة ليس فقط على فشل هيئة الأركان الساحلية المشتركة في مكافحة الإرهاب وهي المهمة التي أوجدت من أجلها، بل وكذلك فشل "وحدة الربط والدمج" التي تضم أجهزة استخبارات الدول المعنية ومهمتها التعاون في مجال الاستخبارات بشأن الحركات الإرهابية. وهي آلية ذهبت هي الأخرى ضحية عدم توفر عامل الثقة. إذ أن المشكلة في تبادل المعلومات في إطار هذه الوحدة هي أن الشركاء غير متساوين، فالجزائر لديها معلومات عن الحركات الإرهابية تفوق بكثير تلك التي بحوزة شركائها الساحليين مجتمعين، وبالتالي فالتبادل هنا يكون في اتجاه واحد، وربما ما تعييه بعض الأطراف الساحلية على الجزائر بأنها لا تتبادل المعلومات معها يفسر بكون هذا التبادل في اتجاه واحد. ثانيا، غياب علاقة ثقة حتى لا نقول توافق استراتيجي بين الأطراف المنخرطة في هذه الوحدة، يجعل عملية التبادل غير جديّة. فالجزائر مثلا حذرة من احتمالات تسرب المعلومات التي قد تزود بها جيرانها نحو أطراف ثالثة. لنفترض مثلا أن الجزائر رفضت تزويد فرنسا بمعلومات عن مجموعة إرهابية ما، لكن أمدت مالي بهذه المعلومات وبحكم العلاقة بين مالي وفرنسا فإن هذه الأخيرة تتحصل على هذه المعلومات. ولما يُكتشف أمر التسريب هذا تنتهار تماما منظومة تبادل المعلومات ساحليا. ثالثا، المشكلة مع المعلومات الاستخباراتية عموما هو أن صاحبها لما يعطيها لطرف آخر فهو يفقد ليس فقط سبق الاستخباراتي بل قيمتها وإمكانية استغلالها ميدانيا. والمشكلة مطروحة حتى بين الحلفاء، فأمريكا تطلب الكثير من المعلومات الاستخباراتية من حلفائها الأوروبيين لكنها شحيحة في تزويدهم بتلك التي بحوزتها. والنتيجة أن الثقة المتبادلة هي قوام أي عملية تبادل للمعلومات...

وفي المحصلة النهائية فشلت الاستراتيجية الساحلية للجزائر في تفادي الحرب على أكثر من صعيد. أولا على مستوى الوساطة بين الأزواد والحكومة المالية لم تتمكن الجزائر من إيجاد تسوية نهائية للصراع رغم اتفاقيتي تامنراست 1991 والجزائر 2006، خاصة وأن وساطتها تعود إلى حوالي عقدين من الزمن، أي قبل وصول عناصر إرهابية إلى المنطقة بأكثر من عقد. طبعا لا يمكن تحميلها لوحدها فشل الوساطة، فالأزواد وخاصة الحكومة المالية لهما مسؤولية في الفشل، كما أن دولا (ليبيا القذافي خاصة) عملت على إجهاد الوساطة الجزائرية. ثانيا، على صعيد التنسيق والتعاون الساحلي، لم يكتب النجاح لمبادرة دول الميدان. بل إن الجزائر التي عملت على إبقاء إدارة أزمت الساحل بين دوله رافضة أي تدخل أجنبي قبلت في نهاية المطاف بأن تطلب دول المنطقة الدعم الخارجي الذي تراه مناسبا لأمنها. وهذا إقرار بفشلها أو على الأقل بعجزها في إدارة/تسوية أزمت على حدودها الجنوبية. ثالثا، الجزائر التي أبتت على "شعرة معاوية" مع حكومات دول المنطقة ومع بعض الحركات مثل حركتي تحرير الأزواد وأنصار الدين لم يمنع ذلك من استهدافها، فقد قامت حركة التوحيد والجهاد باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في غاو المالية في أبريل/نيسان 2012 ولم يفرج عنهم إلى حد الآن. رابعا، أنصار الدين التي كانت تعتبرها الجزائر حركة سياسية لا إرهابية (بينما تعتبرها فرنسا إرهابية) اتضحت غير ذلك كما أنها شاركت في عملية الزحف نحو الجنوب مما سرع من التدخل في الفرنسي، بينما كانت تتفاوض في الجزائر وفي بوركينا فاسو على حل سلمي. خامسا، رغم أنها حاولت انتهاج سياسة متزنة متفادية الانحياز لطرف من الأطراف، فإنها تبدو قد خسرت كل شيء: فهي لم تريح الحكومة المالية لأنها لم تدعم خيار الحرب رغم أنها فتحت مجالها الجوي لسلاح الجو الفرنسي، ولم تريح الحركات الأخرى غير الإرهابية (حركة الأزواد تحديدا) لمراهنتها على أنصار الدين. أما الحركات الإرهابية (القاعدة من جهة والتوحيد والجهاد من جهة أخرى) فحاولت الانتقام منها (بدعوى فتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية) بشن هجوم على مجمع عين أميناس الغازي ونقل الصراع المالي إلى التراب الجزائري. سادسا، هناك نظرة ارتياب في الساحل حيال الجزائر لأن البعض هناك يعتبر أنها صدرت إرهابيا إلى المنطقة وأنها تريد الهيمنة عليها، وهذا ما جعلها غير مرغوب فيها لا لدى بعض الحكومات ولا لدى الحركات ولا ربما حتى في أوساط الشعب. فمثلا تعرضت ممتلكات الجزائريين في شمالي مالي للتخريب والتدمير مع وصول الجيشين الفرنسي والمالي إلى مدن الشمال، ليتكرر نفس الوضع الذي عاناه الجزائريون في ليبيا. تشير كل هذه العناصر إلى أن الانطباع/الاتهام السائد بأن للجزائر يدا فيما يحدث في الساحل وبأنها تتلاعب بالفاعلين المحليين هناك أمر يصعب تصديقه. إن فشل الجزائر في قطع "الأوصال" بين أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد دلالة بحد ذاته على عدم قدرتها على التأثير على مجريات الأمور في شمالي مالي والتأثير على صياغة التحالفات. وهنا يمكن القول إن استراتيجية العزل/الفصل الجزائرية بين العنصر السياسي والعنصر الإرهابي فشلت فشلا خيار التسوية السلمية فيما استقل خيار الحل العسكري.

## خاتمة

وجدت الدول المغاربية نفسها أمام معضلة أمنية إزاء أزمة مالي: إن هي لم تساند التدخل فإن عدم التدخل قد يجعل مالي تتحول إلى إمارة إرهابية على حدودها وما لذلك من عواقب أمنية؛ وإن هي ساندت التدخل العسكري وطال أمد هذا الأخير وتحول الأمر إلى حرب استنزاف، فإن المنطقة ستستقطب كل الإرهابيين والجهاديين في العالم الذين سيجعلون من مالي قبلتهم، وبالتالي ستتعرض صفوف الجماعات الإرهابية النشطة حاليا في المنطقة. يبدأ أن اللاندخل أسوأ في كل الأحوال من





التدخل وذلك لعدة أسباب. أولها أن الدول التي لا تتكفل بحالة عدم الاستقرار وبيور التوتر في تخومها فإنها تفتح الباب بل تشرعن تدخل القوى الخارجية لإحلال الاستقرار في هذا التخوم. ومن هذا المنطلق الواقعي لا يمكنها أن تندد بتدخل الغير وإن فعلت فهي تتصرف عمليا ضد مصالحها الأمنية الخاصة. ثانيا، إن المصالح عملية تطويرية، فهي ليست معطاة مسبقا ولا جامدة بل متحركة، متقلبة ومتغيرة، ومن ثم فهناك توافق بين مصالح الدول المغاربية الأمنية ومصالح القوى الكبرى النافذة في المنطقة. فهذه الأخيرة تتدخل لخدمة مصالحها لكنها بفعلها هذا تخدم أيضا مصالح الدول المغاربية دون أن يكلف ذلك هذه الأخيرة أدنى جهد. فهي تعظم مكاسبها السياسية-الأمنية دون تحمل الأعباء. ثالثا، الدول المغاربية خاصة الجزائر، موريتانيا وليبيا وجزئيا تونس مستهدفة من قبل التنظيمات الجهادية النشطة في الساحل والعبارة للصحراء منذ سنوات، وعليه فدعمها أو مشاركتها في أي تدخل يستهدف هذه الجماعات لن يأتي بأي جديد، قد يجعلها عرضة لعمليات إضافية لكن هذا لا ولن يغير من طبيعة التهديد الإرهابي. فالجزائر عارضت التدخل -رغم فتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية- ولم تشارك فيه، لكن الجماعات الإرهابية استهدفتها (حادثة عين أميناس) ولم يُطلق سراح دبلوماسيها المختطفين والمحتجزين في شمالي مالي، بل دعمها لجماعة الأنصار (ذات الارتباطات بالجهاد والتوحيد من جهة والقاعدة في المغرب الإسلامي من جهة ثانية) لم يساعدها في الإفراج عن هؤلاء. عوض الاكتفاء بجهود محصورة داخل التراب الوطني لكل بلد -استراتيجية لم تأت أكلها- من الأحسن التنسيق إقليميا لضرب معقل الإرهاب واجتثاثه من مصادره على أساس أن الوقاية خير من العلاج، والوقاية الأمنية هنا تكمن في تحييد الإرهاب في مصادره الأولى بالقضاء على بؤر التوتر التي يتغذى منها ويغذيها.

لا جدال في وجود مصلحة مغاربية واحدة في تسوية الأزمة المالية، لكن الاستراتيجيات الوطنية تثبت مرة أخرى بأن التهديد المشترك لا يعني حتما تصديا مشتركا وأن مدركات التهديد حتى وإن كانت نفسها فهي لا تقود بالضرورة إلى تبني موقف مشترك أو على الأقل منسق. ويبدو أن محن المنطقة (أزمة ليبيا وأزمة مالي) تزيد من الفجوة في العلاقة الجزائرية-المغربية. وناقلة القول إن معادلة التهديدات المشتركة = استجابة مشتركة لا محل لها من السياسة المغاربية.

انتهى